النشرة اليومية

١٤ يناير ٢٠٢٦

بلغ الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية نحو 23.9 مليار ريال في أكتوبر 2025

سُجِّل الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية عند 23.9 مليار ريال سعودي (+47% على أساس سنوي) في أكتوبر 2025، مقارنة بـ 16.2 مليار ريال سعودي في الفترة نفسها من العام الماضي، كما حققت المملكة فائضًا تجاريًا غير نفطيًا مع دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 7.4 مليار ريال سعودي (+288% على أساس سنوي) في أكتوبر 2025 مقابل 1.9 مليار ريال سعودي في أكتوبر 2024، وظلت الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري للمملكة داخل دول المجلس بفائض تجاري غير نفطي بلغ نحو 5.4 مليار ريال سعودي (72%)، تلتها مملكة البحرين بقيمة 1.5 مليار ريال سعودي (21%)، فيما ارتفعت الصادرات السلعية غير النفطية وإعادة التصدير إلى دول المجلس لتصل إلى 14.5 مليار ريال سعودي (+78% على أساس سنوي) مقارنة بـ 8.2 مليار ريال سعودي قبل عام، حيث بلغت إعادة التصدير 10.5 مليار ريال سعودي وساهمت الصادرات الوطنية بنحو 4.0 مليارات ريال سعودي، في حين بلغت الواردات السلعية من دول مجلس التعاون 7.1 مليارات ريال سعودي (+14% على أساس سنوي) مقابل 6.2 مليارات ريال سعودي في أكتوبر 2024.

تسلّط الضوء على أن إجمالي الصادرات غير النفطية، بما في ذلك إعادة التصدير، سجل 33.9 مليار ريال سعودي (+32% على أساس سنوي) مقارنة بأكتوبر 2024، في حين بلغت الصادرات الوطنية غير النفطية (باستثناء إعادة التصدير) 20.1 مليار ريال سعودي (+2% على أساس سنوي)، مع قفزة إعادة تصدير السلع إلى 13.8 مليار ريال سعودي (+131% على أساس سنوي) مقابل 6.0 مليارات ريال سعودي في أكتوبر 2024، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها بنسبة 282% على أساس سنوي ضمن فئة الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير)، والتي شكلت 16% من إجمالي إعادة التصدير، فيما ارتفعت الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة 2% على أساس سنوي بدعم من زيادة الصادرات النفطية بنسبة 4% رغم تراجع حصتها من إجمالي الصادرات من 72% إلى 67%، وفي المقابل ارتفعت الواردات (+4% على أساس سنوي) ما أدى إلى نمو فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة 47%، كما تحسّنت نسبة الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) إلى الواردات إلى 42% مقارنة بـ 33%، بما يعكس تعزز تنويع التجارة الخارجية للمملكة.

ومن اللافت أن المساهمين الرئيسيين في الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) تمثلوا في المعدات الميكانيكية والكهربائية (24% من الإجمالي) التي ارتفعت بنسبة 82% على أساس سنوي، في حين تراجعت المنتجات الكيميائية (19% من الإجمالي) بنسبة 4% على أساس سنوي، وعلى صعيد الواردات ارتفعت المعدات الميكانيكية والكهربائية (30% من الإجمالي) بنسبة 26% على أساس سنوي تلتها معدات النقل وقطع الغيار (12% من الإجمالي) بزيادة بلغت 22.9% على أساس سنوي، وجغرافيًا ظلت الصين الوجهة الأولى للصادرات بحصة 14% من إجمالي الصادرات تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 11% ثم الهند بنسبة 10%، أما من حيث الواردات فقد تصدرت الصين أيضًا القائمة بحصة 25% من الإجمالي تلتها الولايات المتحدة بنسبة 9% ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6%، وبشكل إجمالي استحوذت أكبر عشر وجهات تصدير على 70% من إجمالي الصادرات في حين ساهمت أكبر عشرة مصادر للواردات بنسبة 68% من إجمالي الواردات، ما يعكس تدفقات تجارية مركزة مع قدر من التنويع.

التجارة غير النفطية مع دول مجلس التعاون الخليجي (مليون ريال)

الدول	أكتوبر 2025	سبتمبر 2025	أكتوبر 2024	على أساس شهري	على أساس سنوي
الإمارات العربية المتحدة	5,367	5,425	1,616	-1%	232%
دولة الكويت	588	579	503	1%	17%
سلطنة عمان	(495)	(639)	(318)	-23%	56%
مملكة البحرين	1,535	(422)	(173)	-	-
دولة قطر	416	454	284	-8%	47%
الإجمالي	**7,411**	**5,398**	**1,912**	**37%**	**288%**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، أبحاث العربي المالية

تفصيل الصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير)

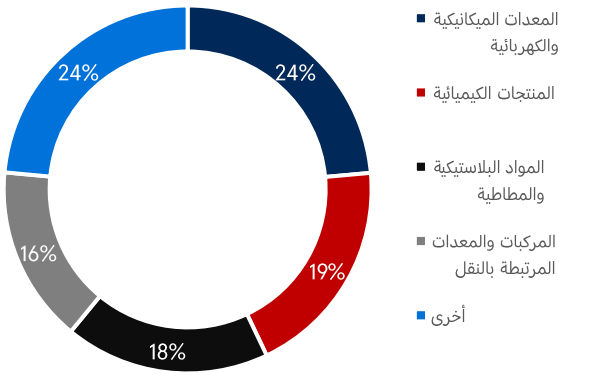

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، أبحاث العربي المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.